قالت العرب

أَذَلّ الحِرْصُ والطَّمَعُ الرِّقابَا
وقَد يَعفُو الكَريمُ، إذا اسْتَرَابَا
إذا اتَّضَحَ الصَّوابُ فَلا تَدَعْهُ
فإنَّكَ قَلَّما ذُقْتَ الصَّوابَا
وَجَدْتَ لَهُ على اللَّهَواتِ بَرْداً،
كَبَرْدِ الماءِ حِينَ صَفَا وَطَابَا

(أبو العتاهية)

المشهد
العدد 335 -السنة الثالثة عشر- الخميس 27 يونيو 2024 م - 21 ذو الحجة 1445 هـ

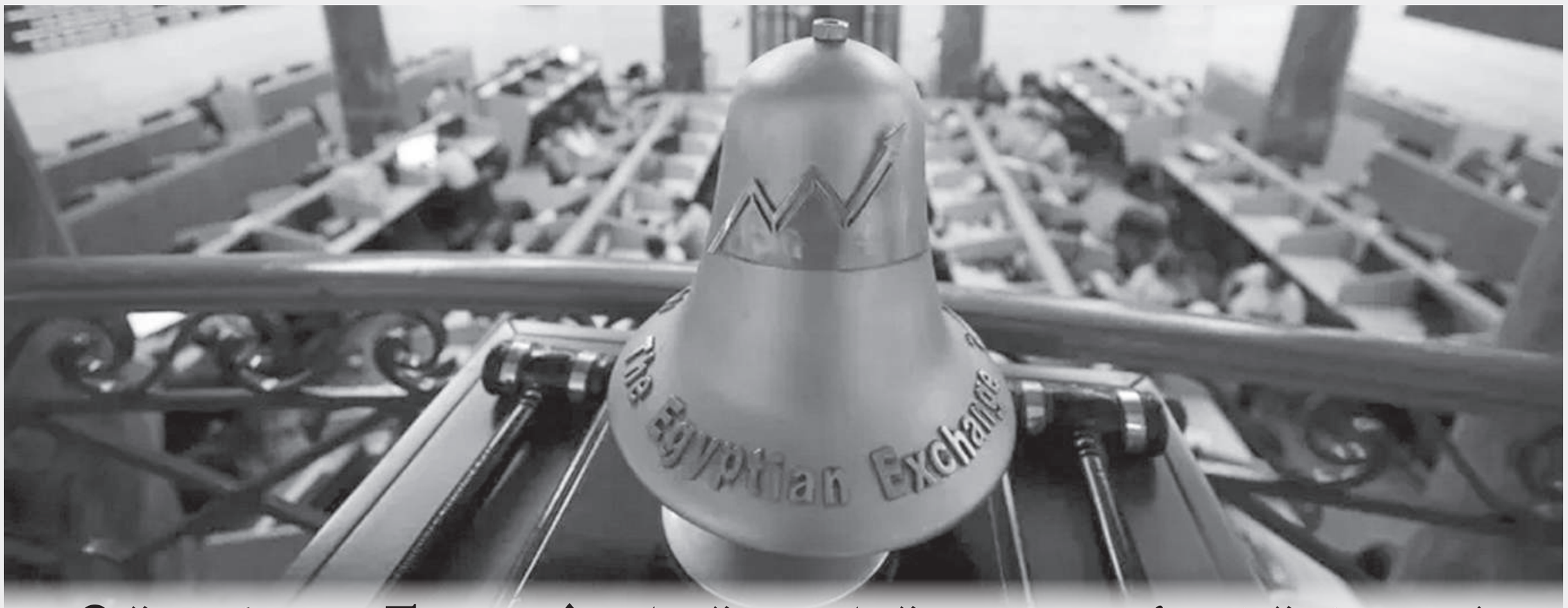


# فى معركة ضرائب البورصة المصرية: المستثمرون 5 - الحكومة 0

محمد سلطان

الهامى الميرغني

محمد رمضان

السيد خضير

**فى مايو الماضى عاد مجلس الوزراء المصرى لتأجيل فرض الضرائب على أرباح البورصة المصرية، وذلك للمرة الخامسة على التوالي، على وعد بتطبيقها خلال العام المقبل.**

**ذلك الوعد الذى استمر طيلة سنوات، ومنذ الطرح الأول لقانون فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع وشراء الأسهم والسندات بالبورصة المصرية ومنذ ١٠ اعوام، ومع ذلك لم تطبق، ونجح المستثمرون فى الضغط على الحكومة بما يحمى مصالحهم المباشرة.**

**للمفارقة فإن قيمة الضرائب خصوصا المضافة التى تم إقرارها على الجمهور، خلال السنوات الأخيرة هى الأكبر من نوعها، حيث قدرت بـ ٢٥,١٪ زيادة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.**

**وفى بلد تبلغ فيه قيمة الضريبة المضافة التى تشمل كافة فئات الشعب، ربما تشعر بالاندهاش أمام التردد الحكومى الضخم فى مواجهة قرار فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية للبورصة المصرية، التى تعمل بمثابة وسيلة تمويلية للمستثمرين، لايستفيد منها المواطن العادي، حتى ولو عبر ميزانية الدولة طوال تلك السنوات.**

**أنواع ضرائب البورصة والخلاف عليها**

على الرغم من أن اغلب دول العالم تقوم بتطبيقها باستثناء ٢٨ دولة فقط من ضمنها مصر، إلا ان هناك خلافا عليها، حتى من بعض الخبراء، ولكن قبل استعراض هذا الخلاف ربما علينا التفرقة بين نوعين من الضرائب فى البورصة المصرية.

**الأولى ضرائب الدمغة:** وهى أشبه برسوم عبور الطرق، فهى رسوم ضئيلة تحصل مع كل عملية بيع وشراء، بغض النظر عن حجم الأرباح أو الخسائر الخاصة بهذه العمليات، وتبلغ ١.٢٥ جنيه على كل ألف جنيه، لغير المصريين، و٠,٥ على كل ألف جنيه بيعا وشراء للمصريين.

طبقا للباحث الاقتصادى محمد رمضان فإن الاعتراض على تلك الضريبة من قبل المستثمرين – رغم وجوده – لكنه ليس كبيرا مثل اعتراضهم على النوع الثاني، «ضرائب الارباح الرأسمالية»، ولكنها فى الوقت نفسه تتسم بصغر الحجم وضعف الحصيلة.

لك أن تتخيل أن نسبة هذه الضريبة المتنازع عليها منذ ١١ سنة وهى ١.٢٥ فى الألف. لا تصل حتى إلى نصف العمولة التى تحصلها شركات الوساطة فى الأوراق المالية، التى تأخذ عن كل عملية بيع وشراء. ٢.٥ إلى ٣.٥ فى الألف جنيه.

يمكنك أن تجد شركات وساطة فى السوق المصرية وتتقاضى عمولة وساطة ٤ فى الألف وبجوارها شركات اخرى تتقاضى عمولة وساطة ٢ فى الألف، وكلا النوعين يعملان ولا يؤثر هذا الفرق فى العمولة على وجود اى منهما. أى أن الفرق بين عمولات شركات الوساطة، يتجاوز فى أحيان كثيرة النسبة الضريبية التى تحاول الدولة تحصلها وينازعها المستثمرون عليها منذ ١١ عاما.

**أما النوع الثانى من ضرائب البورصة المصرية**، وهو النوع الأهم ومحل التركيز، ومحل الهزائم المتكررة للحكومة المصرية هو «ضرائب الأرباح الرأسمالية على الأسهم والسندات» وفقا لرمضان ، وأبسط تعريف له هو أن الفرق بين سعر شرائك للسهم سعر وبيعك له» إذا كان هذا الفرق موجبا أو ربحيا «سيخضع لضريبة.

وهى ضريبة تماثل أرباح الأنشطة الصناعية او التجارية، أو ضرائب الدخل. ورغم انخفاض نسبة الضرائب المقترحة على الأرباح الرأسمالية عن نصف النسب السائدة لباقى الأنشطة الأخري، الا أن هناك معركة ضارية بين مستثمرى البورصة المصرية والحكومة على إمكانية تطبيق هذه الضرائب.

وكان أول اقتراح / قانون لتطبيق ضرائب الأرباح الرأسمالية فى البورصة المصرية فى يوليو ٢٠١٤. ولكن سرعان ما تراجعت الحكومة عن تطبيق هذا القانون فى وأعلنت وقف العمل به فى ٢٠١٥ تحت ضغط من المستثمرين الذين اتخذوا مواقف ضاغطة متعددة مثل البيع المكثف للأسهم، أو التهديد بالتخارج من السوق. حينها اعلنت الحكومة أنها ستؤجل العمل به حتى يوليو ٢٠١٧ « لحين تحديد آليات واضحة لطريقة حساب وتحصيل الضريبة»

ثم بعد ذلك جاءات أربعة تأجيلات أو مد لإيقاف العمل بالقانون كان آخرها نفى الحكومة فى أبريل ٢٠٢٤ أى نية لها لتحصيل ضرائب الأرباح الرأسمالية من مستثمرى البورصة المصرية بعد انتشار شائعات عن نية الحكومة لتحصيلها خلال عام ٢٠٢٤.

وللمفارقة ترافق نفى الحكومة لهذه الشائعات وإعلانها التأجيل الخامس لتحصيل الضريبة حتى مايو ٢٠٢٥، مع تكرار السبب نفسه وهو «لحين تحديد آليات واضحة لطريقة حساب وتحصيل الضريبة». وهو نفس السبب التى ساقته الحكومات المصرية على مدار ١٠ سنوات.

ولكن هل ١٠سنوات لم تكن كافية لتحديد آليات واضحة لتحصيل الضريبة من أكثر سوق يتسم بتوافر المعلومات والشفافية فى خروج ودخول الأموال منه؟

ضرائب الأرباح فى البورصة.. حقائق

حول هذا يقول الباحث الاقتصادى محمد سلطان: «إن تحليل لماذا ينتصر مستثمرو البورصة وتنهزم الحكومة فى معركة الضرائب الرأسمالية على البورصة، لا يحتاج إلى كثير من التدقيق، فالصورة شديدة الوضوح، مستثمرون يستطيعون الانسحاب، ويهددون به، وحكومة تخشى من اضطرابات فى سوق الأسهم تضاف إلى باقى الاضطرابات الاقتصادية. وبالتالى تأتى نتيجة المعركة دائما لصالح المستثمرين».

ولكن هناك عدة نقاط، إذا تذكرتها الحكومة وأضافتها لخوفها من انسحاب المستثمرين، عند قرارها بتطبيق هذه الضريبة، سيتغير موقفها، وبالتالى نتيجة المعركة، فقط تحتاج الحكومة تذكر بعض من تلك الحقائق، بحسب سلطان.

– من هذه الحقائق أن كل الأسواق المالية تصاب بصدمة عند بداية تطبيق ضرائب الأرباح الرأسمالية، ولا يوجد سوق واحد استمرت فيه هذه الصدمة على المدى الطويل أى اكثر من ٣ سنوات، إذ أن هناك أكثر من ١٤٠ دولة تطبق أرباحا رأسمالية على الأسهم، ولم تنهار أى سوق منها بسبب الضرائب، فالتجارب الطويلة وكذلك السيل المتدفق من الدراسات التطبيقية المتخصصة يؤكد أن الصدمات التى تحدث فى أسعار الأسهم بسبب ضرائب الأرباح الرأسمالية، هى صدمات قصيرة الأجل، والذى يحدد أسعار الأسهم فى الأجل الطويل هى عوامل اقتصادية كلية وسياسية أكثر تأثيرا من ضرائب الأرباح الرأسمالية.

حقيقة أخرى أقر بها سلطان أن نسبة الضرائب المقترحة على الأرباح الرأسمالية للبورصة، والتى لا نستطيع تطبيقها، يجب أن تكون متغيرة وان القانون الحالى الذى يتم تاجيله يجب أن يتم التعديل عليه، بحيث أن الضريبة تكون أقل للاستثمارات التى يتم تداولها على المدى البعيد زمنيا، أو الأضخم من حيث الربح، مما يساهم فى زيادة كفاءة السوق، وإقصاء المضاربين فيها، وبالتالى التخلص من ضعف سوق المال التى نعانى منه منذ سنوات.

كما كانت تمثل تلك الضريبة نصف او اقل من نصف الضرائب السائدة على النشاط الصناعى والتجارى وضرائب الموظفين والشركات فى مصر من قبل، ولكن بعد التخفيض الذى حدث فى قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ تمثل هذه الضرائب أقل من ربع الضرائب السائدة، وهو ما يعتبر حوافز سلبية للنشاط الصناعى الذى يحتاجه الاقتصاد المصرى حاليا أكثر من أى وقت مضى.

**تأجيل ضروري**

على الجانب الآخر من النهر يرى الخبير فى البورصة السيد خضير أن تأجيل ضرائب الأرباح الرأسمالية ضروري، مؤيدا إجراءات الحكومة فى هذا الخصوص، إذ يرى أن البورصة المصرية بحاجة لمزيد من المحفزات التى من شانها رفع قيم التداول، وعدد الشركات فيها.

كما اعتبر أن مثل هذه الإجراءات من شانها تعطيل أى محاولات لتحفيز البورصة على العمل بالكفاءة اللازمة، فى حين أرجع تراجع الاستثمار بالبورصة إلى مناخ الاستثمار ككل، وظروف الحرب، والقلاقل السياسية على مدار السنوات الأخيرة.

يعتقد خضر أيضا أن مصر تحتاج إلى توسيع ثقافة الاستثمار فى البورصة بين الشخوص العاديين، والاحتذاء بنموذج دول الخليج الذى أصبح فيه الكثير من المواطنين العاديين مستثمرين بالبورصة، ولكن من شان هذه الضرائب إدخال الخوف إلى الأفراد، كذلك طرد الأموال الأجنبية التى تغريها حرية التداول.

كما نفى خضر جدوى فكرة الاعتماد على القروض، أو زيادة الفائدة على الاقتراض، واعتبرها سببا من أسباب الركود، حيث يعزف الأشخاص عن استخدام أوعية تمويلية جادة ومثمرة مثل البورصة، ويركنون إلى تجميد أى نشاط لهم، اعتمادا على فوائد البنوك، متوقعا فى الوقت نفسه انخفاض أسعار الفائدة، وهو ماسبقنا إليه الفيدرالى الأمريكى والأوربى مؤخرا.

**نظام ضريبى مختل وعدالة غائبة**

بدوره يقودنا الباحث إلهامى الميرغنى للحديث عما سماه بنظام ضريبى مختل وعدالة ضريبية مفقودة وترسانة تشريعات تحتاج للتطوير والتحديث.

وعبر الأرقام يستعرض الميرغنى الأمر بالقول : « فى موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تبلغ الحصيلة الضريبية المتوقعة ٢٠٢١ مليار جنيه لا تمثل سوى ٣٦,٥٪ فقط من الموارد بعد أن كانت ٤٤٪ فى ٢٠١٠/٢٠١١. إضافة الى تراجع أهمية الضرائب الى الناتج المحلى الإجمالى من ١٨,٣٪ فى ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١١,٨٪ فى ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ونتيجة فجوة الموارد تضطر مصر للاقتراض، فتقترض ما مقداره ٢٨٤٩ مليار جنيه قروض جديدة إضافة الى سداد ٣٤٤٠,٦ مليار جنيه أقساط وفوائد تمثل ٦٢,١٪ من إجمالى استخدامات الموازنة. لذلك ضعف الحصيلة الضريبية يتم تعويضه بالديون والمزيد من الديون.

وبحسب إلهامى ، برغم كل الحديث عن ضرورة الإصلاح الضريبى وإصلاح التشريعات الضريبية نجد إصرارا متواصلا على منع تطبيق ثلاث أنواع من الضرائب الأولى هى الضرائب العقارية والذى صدر بها القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ المعطل والمعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ والذى لا يزال هناك تأجيل متتالى فى تطبيقه.

والثانى هو قانون الضرائب على تعاملات البورصة أو قانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية والذى يقاتل رجال الأعمال وشركات البورصة المائة وعشرون ضد تنفيذه.

يكفى ان نعرف ان ١٢٠ شركة أوراق مالية إضافة الى البنوك تقاتل ضد بدء تطبيق القانون ومن بينها ٢٠ شركة تقود التداول فى البورصة يأتى على رأسها شركة "هيرميس" للوساطة فى الأوراق المالية، وهى الشركات الأكثر ارتفاعًا من حيث قيمة التداول بين شركات السمسرة فى البورصة المصرية، بالربع الأول من العام الجارى ٢٠٢٤، بقيمة تداول ٨١ مليارًا و٢٥٧ مليونًا و٩٥٥ ألف جنيه، بمعدل زيادة ١٤,٢٪..

ثم حلت شركة وتطبيق «ثاندر» لتداول الأوراق المالية إلكترونيًا، المركز الثانى بين أعلى ٢٠ شركة وساطة من حيث قيمة التداول، بمعدل زيادة ٩,٨٪، لتكون قيمة التداول ٥٦ مليارًا و٣٩٧ مليونًا و٤٥٩ ألف جنيه، بينما احتلت شركة «التجارى الدولي» للسمسرة، المركز الثالث عند ٥١ مليارًا و٣٨٣ مليونًا و٤٠١ ألف جنيه. وفى المركز الرابع، جاءت شركة «أرقام» لتداول الأوراق المالية، بمعدل زيادة ٦,٨٪، لتسجل قيمة تداول ٣٩ مليارًا و١٥ مليونًا و٥٦٣ ألف جنيه، وفى المركز الخامس احتلت شركة «مباشر» للأوراق المالية، بمعدل زيادة ٦,٧٪ إلى ٣٨ مليارًا و٢٧٥ مليونًا و٥٣ ألف جنيه.

وهكذا تتحكم هذه الشركات فى حركة البورصة وهى صاحبة مصلحة فى وقف تنفيذ قانون فرض ضريبة على تداولات البورصة.

وأضاف إلهامى أن هناك قانون ثالث محاصر وممنوع من المناقشة، ألا وهو قانون فرض ضرائب على الثروات التى تزيد على ١٠٠ مليون جنيه، بل ورفض حتى رفع حد الثروة إلى ٥٠٠ مليون جنيه. بينما توجد مئات الشركات المصرية العاملة فى مصر وغير المسجلة فى مصر والمسجلة فى الملاذات الضريبية تهرباً من سداد الضرائب فى مصر.

لذلك فإن ضرائب البورصة ليست الضريبة الوحيدة التى تحارب وتحاصر ويوقف تنفيذ قانونها بحسب الميرغني، بل هناك عدد من التشريعات التى تمس أصحاب الثروة والنفوذ ليستمر العمال والكادحون والفلاحون ومحدودو الدخل هم الممولون الرئيسيون للضرائب فى مصر سواء ضرائب الدخل أو الضرائب غير المباشرة.

وفى ظل نسب فقر غير مسبوقة، وانكماش اقتصادى غير مسبوق، تبرز أهمية فرض الضريبة التصاعدية على المدى الزمنى المتوسط والطويل ليست فقط ضرورة لتمكين الدولة من مورد أساسى لدعم الإنفاق العام، ولتحقيق استقرار اجتماعى ودرجة من درجات العدالة الاجتماعية، ولكنها أيضا ضرورة حتى للنمو الرأسمالي، فكلما كان النظام الضريبى أكثر عدلًا ، كلما ساهم ذلك فى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات (هذا إلى جانب آلية لرفع أجورهم سنويا بما يعادل أو يفوق نسبة التضخم) وتلك الزيادة فى الطلب الفعال تدفع بدورها إلى زيادة المشروعات، والاستثمارات لتلبية ذلك الطلب مما يعنى نموًا إنتاجيًا مستداما.

**تحقيق: أسماء زيدان**

## الفاشل يرفع إيده!!

**أحمد عادل هاشم**

فى العام ١٩٦٢ أنتجت شركة «صوت الفن» فيلم الخطايا من إخراج المبدع الراحل حسن الإمام ، وشدا فيه العندليب عبد الحليم حافظ برائعته «وحياة قلبى وأفراحه» كلمات فتحى قوره وتلحين المبدع منير مراد ..

«الناجح يرفع إيده «كوبليه» خالد من كلمات أغنية تم إنتاجها العام ١٩٦٢، عام صعود «الشهادة الجامعية» إلى قمة الهرم الاجتماعى فى مصر ،وهو ماعبر عنه النجم الكبير عادل إمام (١٩٦٤) فى مسرحية «أنا وهو وهى « بجملته الخالدة :«بلد شهادات»،ما يعكس مكانة التعليم و الشهادة الجامعية داخل المجتمع كله بمختلف فئاته، يكاد يكون إجماعا وطنيا على أولوية التعليم فى أجندة الأسرة المصرية.

بيد أن وَقْع التأثير «الثقافى الاجتماعي» للأغنية على الطبقة الوسطى (٤٠٪ تقريبا من عدد السكان) كان أكثر بريقا ، فقد لمست الأغنية الوجدان العام لهذة الشريحة الاجتماعية الواسعة ، التى تنظر إلى الشهادة الجامعية باعتبارها وثيقة تأمين المستقبل كله، تساعده فى الوصول إل مكانة اجتماعية مرموقة ،فضلا عن كونها أهم المسوغات الرسمية للحصول على وظيفة بالدولاب الإدارى للدولة الذى يتضخم يوما بعد يوم لتنظيم عملية الإنتاج الضخمة التى يدرها أكثر من ألف مصنع تم إنشاؤها خلال ٤ سنوات (٦٤،١٩٦٠) فضلا عن تجهيز الاحتياجات اللوجستية التى يحتاجها التوسع الأفقى للتعليم فى الحضر والريف.. أتى التعليم الحكومى بثماره ، ولم يتأخر.

بالتعليم ، يدخل الخزانة العامة للدولة أكثر من ٢٤ مليار دولار تحويلات العاملين بالخارج الذين تعلم أغلبهم فى مدارس وجامعات الدولة، ليسجل الاستثمار الحكومى فى التعليم أعلى مصدر للدخل القومى من العملة الصعبة.. هو استثمار أرباحه مضمونة للمصريين ، يؤمن لهم رغيف العيش منذ الامس وإلى اليوم وحتى الغد.

لكن رياح السياسة أتت بما لا تشتهيه الكتل الاجتماعية الكبيرة التى تعتمد على التعليم الحكومي، زهيد التكاليف..رياح بعثرت كل الأوراق، ونثرتها على أبواب مدارس وجامعات «الاستثمارالخاص» ، بتشجيع من الدولة التى ائتمنت رجال الاستثمار الجدد على التعليم ، وصدقت تعهداتهم بتطويره، واعتقدت أن رأس المال الخاص،الذى ينجح فى التجارة والبناء والسياحة والصحة وغيرها، يمكن أن ينجح مع التعليم ..لكن الاستثمار أدار العملية التعليمية بمفهوم التجارة، ربح وخسارة ، أكثر من اهتمامه بالمنتج (الطالب) الذى يخرج من الجامعة إلى المجتمع كإضافة، وليس عبئا عليه.. تحول التعليم فى مصر إلى «بزنس» مضمون الربح.

الدولة ساهمت أيضا (بقصد أو بدون) فى توسعة سوق التعليم الخاص، من خلال ا

نسحابها خطوة . خطوة من «حوش المدرسة»، مرة بالإنفاق الهزيل ،ومرة بالتكدس الهائل للتلاميذ فى الفصول ، ومرات بإزدراء المعلم ذاته، وتحويله إلى «أجير» يحصل على راتب شهرى لا يكفل له كرامته وهيبته ، فيضطر إلى العمل ب«اليومية» ويدخل سوق الدروس الخصوصية..

منذ الاحتلال الانجليزى لمصر وحتى «مدارس الحكومة «فى الستينات ،لم تبادر وزارة تعليم واحدة طوال تلك السنوات بتغيير مناهج التعليم ، بما يقفز به إلى أعلى غاياته فى الاختراع والابتكار، واعتقدنا أن رجال «البزنس» قد يفعلوها ، ويقدموا وثيقة «جدارة اجتماعية» تعيد لرأس المال الخاص دوره الوطنى العام فى تنمية البلاد..لكن شيئًا لم يحدث ، وأصبحنا أمام عملية تعليمية زائفة ومضللة تأكل العقول وتجرف الأفكار وتدوس على الابتكار بلا رحمة.. تعليم يعود إلى زمن البدايات .. زمن الكتاتيب.. زمن الحفظ والتلقين.

«الناجح يرفع إيده» أغنية الأجيال السابقة والحاضرة واللاحقة، فى المدرسة والجامعة ، وأيضا فى المستشفى والمصنع والورشة، صحيح أن ذلك لم يكن كذلك على الوجه الأفضل، إلا أن «الفكرة»فى حد ذاتها (الناجح) تبقى خالدة فى الضمير الجمعى للمصريين ، ومسطرة من بين «قياسات الفضيلة والشرف داخل النظام الاجتماعى العام ، إلى جانب أن الفكرة فى حد ذاتها تقيم للعدالة آلية يراها الجميع بشفافية ووضوح تحقق الرضا العام.

فى هذا الزمن الجاري، ليس مهما أن يرفع الناجح إيده ، فربما لا يجد له مكانا على «السلم» فالأولوية باتت لـ «المُرَضى عنه» حتى لو كان فاشلا فى التعليم..غنوا «الفاشل يرفع أيده» فربما صوتك يطرب أحدهم ويرشحك وزيرا للتعليم.